

مدى إمكانية قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية على تفعيل نظام الرقابة الداخلية (COSO)

الأستاذ احمد الروسان

رئيس قسم المتابعة المالية (بلدية الزرقاء)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في من وجهة نظر مدققين ديوان المحاسبة وفق إطار (COSO) لجنة المنظمات الراعية في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على العينة العشوائية لجميع مفردات الدراسة، وذلك من خلال استبانة وزعت على جميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (29) (SPSS) مدقق من مدققين ديوان المحاسبة وتم استخدام البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : عدم توفر المقومات الخمسة المطلوبة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها : عدم توفر المقومات الأساسية لمتطلبات لجنة (COCO) من حيث (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة الفعالة على القطاع الحكومي، المعلومات والاتصالات ، متابعة أنشطة نظام الرقابة الداخلية). بناء على نتائج الدراسة توصي الدراسة بتطبيق مكونات الرقابة الداخلية على أساس إطار (COSO) لتنفيذ المهام والخدمات، وضمان النزاهة وتعزيز الجودة والكفاءة في قطاع البلديات وتطوير أساليب التطبيق، كما توصي بضرورة وضع هيكل صلب للرقابة الداخلية، من خلال اعتماد مكونات إطار عمل (COSO) عند تصميم هيكل نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينه وتطويره لزيادة كفاءة وكفاءة تطبيق مكونات الرقابة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، إطار (COSO)، البلديات، الاردن.

The Extent to Which the Municipal Sector in the Hashemite Kingdom of Jordan can Activate the Internal Control System (COSO)

Ahmed Al-Rousan

Head of the Financial Follow-up Department (Zarqa Municipality)

ABSTRACT

This study aimed to identify the extent to which the internal control system can be activated from the point of view of the Audit Bureau auditors according to the framework of (COSO) the Committee of Sponsoring Organizations in the municipalities sector in the Hashemite Kingdom of Jordan. For all items of the study, a questionnaire was distributed to all members of the study sample, which numbered (SPSS) (29) auditors from the State Audit Institution, and the statistical program was used to analyze the data and reach results. The study reached several results, the most important of which are: the lack of the five components required to activate the internal control system according to the framework of the sponsoring organizations (COSO) in the municipalities sector in the Hashemite Kingdom of Jordan, due to several reasons, the most important of which are: the lack of basic elements for the requirements of the (COCO) committee in terms of (control environment, risk assessment, effective control activities on the government sector, information and communication, follow-up of the activities of the internal control system). Based on the results of the study, the study recommends the application of internal control components based on the (COSO) framework to implement tasks and services, ensure integrity, enhance quality and efficiency in the municipal sector, and develop implementation methods. When designing the structure of the internal control system and working on improving and developing it to increase the efficiency and efficiency of applying the internal control components.

Keywords: Internal Control System, Framework (COSO), Municipalities, Jordan.

1- المقدمة :

نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي حدثت على المستوى العالمي في العقود الأخيرة أدى إلى تنامي دور الدولة، حيث أصبح دور الدولة وحضارتها يقاسان بقدرتها على الوفاء بحاجات وطموحات المجتمع الآتية والمستقبلية، وذلك بالارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية في المملكة الاردنية الهاشمية، ونظرا لاتساع نشاط قطاع البلديات من حيث الحجم وتعقد أنشطته، وزيادة تدخله في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي وخصوصا في الدول النامية، حيث أصبح مطالبا بتحسين مستويات أدائه وزيادة كفايته لتحقيق أهدافه.

مما يستوجب معه ضرورة الحاجة لإيجاد وسائل عديدة لدى الدول للرقابة على أنشطة قطاع البلديات، من هذه الوسائل الرقابة الداخلية باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية لتمكينه من تحقيق أهدافه وفق مفهوم الكفاءة وفعالية والاقتصاد، وخط الدفاع الأول لحماية الأموال والموارد العامة وضمان الاستخدام الأمثل لها، والأداة الفاعل في تطوير السياسات وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وحماية أصولها، وإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن موثوقية التقارير والبيانات المالية والإدارية، ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والنظم النافذة، مما يساعد الإدارة في المحافظة على الأموال العامة وضمان استخدامها بكفاءة وفعالية واقتصادية، ودعم عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط وتقويم الأداء والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

الناحية الأهم أبدت عدة مؤسسات مهنية دولية اهتماما كبيرا بنظام الرقابة الداخلية، وأصدرت عدة نشرات وتقارير من أجل تعريف وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، ومن أهم تلك التقارير: تقرير لجنة المنظمات الراعية للجنة تريداوي، والمعنون «الرقابة الداخلية-إطار متكامل (COSO) والصادر في عام 1992، وقامت اللجنة بتحديثه عام 2013، ويعتبر إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) من الأطر الرائدة في تصميم وتنفيذ وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال خمسة مكونات رئيسية وهي (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، وأنشطة

متابعة فعالية الرقابة الداخلية)، ويلقى هذا الإطار قبولا واسعا في جميع أنحاء العالم، وأن هذا الإطار يمكن إدارة المؤسسات خاصة وأطراف الحوكمة عامة بشكل فعال من تطوير كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، التي يمكن أن تعزز المحافظة على احتمال تحقيق أهداف المؤسسة والتكيف مع التغيرات في بيئات العمل والتشغيل، وتحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الحوكمة والمساءلة، والتخفيف من المخاطر إلى المستويات المقبولة، والحد من عمليات الغش والاحتيال.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتبحث مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

2- مشكلة الدراسة :

يعد بناء أنظمة الرقابة الداخلية أمرا مهم وأساسي في قطاع البلديات خاصة والمؤسسات الحكومية بشكل عام، وقد أشارت تقارير ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية، عن نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات إلى نفس الملاحظات، والتي تتلخص في أن هناك ضعفا وقصورا في مجمل نظام الرقابة الداخلية ومقوماته الأساسية، والإجراءات المتبعة داخل هذا النظام سواء كانت محاسبية أو إدارية، مما يضعف كفاءتها في الحفاظ على المال العام، ما يتطلب تطوير وبناء نظام الرقابة الداخلية في بلديات المملكة وفقا للمستجدات الحديثة، ومن أهمها مفهوم الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO)، والذي يعتبر من الأدوات الحديثة لتحقيق الرقابة الداخلية في قطاع البلديات وهي كفاءة وفعالية تنفيذ العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية وغير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح والنظم النافذة.

حيث إن ديوان المحاسبة الجهة المناط في الحفاظ على المال العام والمساعدة على تطوير وتحسين الأداء المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وتوسع صلاحيات الديوان وقدرته في التأثير بشكل كبير على الجهات الخاضعة لرقابته، ومن أهمها التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية والإلكترونية، وسلامة التصرفات المالية والقيود

المحاسبية والتقارير المالية طبقاً للتشريعات النافذة، وبيان أوجه النقص أو القصور في القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها، والتحقق من استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وبكفاءة وفعالية.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية الواردة في التقارير؟

3- فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، وللإجابة على التساؤل يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي: -

الفرضية الرئيسية: (H0) لا تتوفر مقومات تفعيل نظام رقابة داخلية وفق إطار (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (HO.1): لا تتوفر بيئة رقابية فعالة في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الثانية (HO.2): لا تتم عملية تقييم المخاطر في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية التي تشكل تهديدا لتحقيق أهدافه.

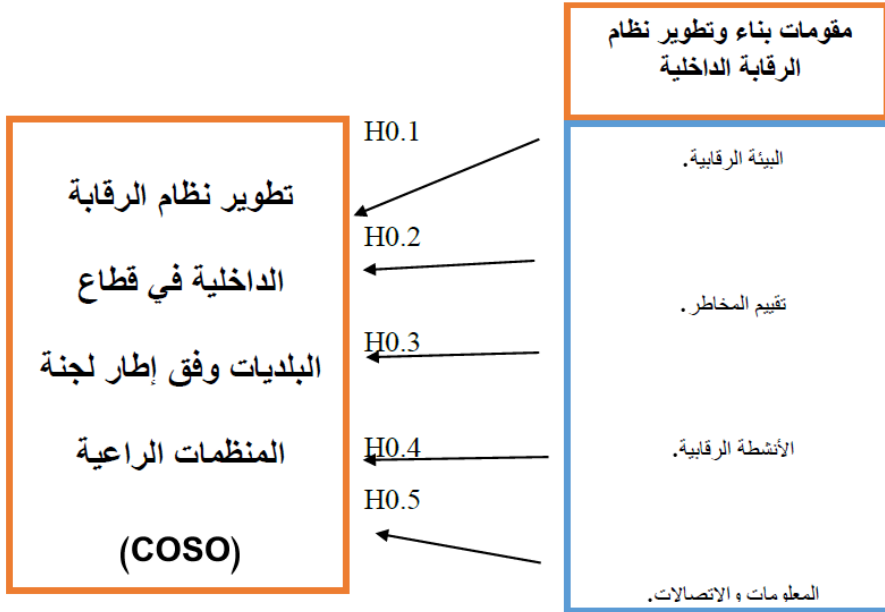
الفرضية الفرعية الثالثة (HO.3): لا تتوفر أنشطة رقابية فعالة في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الرابعة (HO.4): لا يتوفر أنظمة معلومات واتصالات فعالة في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

الفرضية الفرعية الخامسة (HO.5): لا تتوفر أنشطة متابعة وتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

4- نموذج الدراسة: -

يوضح الشكل التالي المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع للدراسة.



الشكل (1) نموذج الدراسة

من إعداد الباحث

5- أهداف الدراسة: -

ومن خلال أسئلة وفرضيات الدراسة تسعى إلى التعرف على مدى توفر مقومات بناء وتطوير نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

6- أهمية الدراسة: -

تتجلى أهمية الدراسة بشكل عام في أنها تعتبر من الدراسات الأولى حسب علم الباحث في البيئة المحلية التي تتطرق إلى مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية،

وبالتالي فهي تعتبر محاولة لتنمية وتطوير البحث العلمي، وكذلك زيادة الكم المعرفي بما يساهم في تنمية وتطوير الكفاءة المهنية للباحث سواء في مجال التخصص المهني أو في مجال البحث العلمي، وأيضا تعتبر داعمه للدراسات مستقبلية .

وكما تبرز أهمية الدراسة من محاولة استكشاف الحاجة إلى زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا للمستجدات الحديثة، وكذلك اقتقاد ديوان المحاسبة إلى برنامج ذو إطار عام يستخدم في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لكافة الجهات والمؤسسات في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية، كما يلزم به المدققين التابعين له، ومن أهمها نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO)، لوضع التوصيات اللازمة التي تؤدي إلى الحفاظ على الموارد والأموال العامة وضمان استخدامها بكفاءة وفعالية، وكما تفيد الدراسة المختصين والمهتمين بأهمية تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا للمستجدات الحديثة لما له من آثار إيجابية على أداء في قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

7- مميزات الدراسة :

تميزت الدراسة الحالية إمكانية قطاع البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية على تفعيل نظام الرقابة الداخلية (COSO)، وتطبيق وتحليل كفاءة هذا القطاع في أداء المهام بشفافية، وتعزيز الجودة والكفاءة في القطاع، لكن الدراسات السابقة قامت باختبار الرقابة الداخلية في القطاع العام دون تطبيق مكونات COSO، بينما ركزت دراسات أخرى على الرقابة الداخلية على أساس نموذج COSO في القطاع الخاص.

8- منهج وأسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة أسلوب الاستبانة كأداة هامة لجميع البيانات المتعلقة بالدراسة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation بين

كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. كما استخدمت

الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- مقاييس النزعة المركزية.
- متوسطات الحسابية.
- معامل ارتباط بيرسون.
- اختبار التجزئة النصفية.
- اختبار الفا كرونباخ.

حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS).

9- مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية، حي تتكون العينة من المراجعين والأعضاء في لجان التدقيق بديوان المحاسبة، في حين تم اتباع أسلوب العينة العشوائية لعينة الدراسة التي تكونت من العدد الكلي للمجتمع المستهدف.

10- حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : اقتصر على المدققين في ديوان المحاسبة.
- الحدود الزمنية : هي الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، سنة 2022.
- الحدود الموضوعية : تم في هذه الدراسة الاعتماد على تقرير لجنة المنظمات الراعية (COSO) لسنة 1992م - سنة 2013م.

11- محددات الدراسة :

- تعتبر هذه الدراسة موضوع البحث هي الدراسة الأولى في قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية على حد علم الباحث
- تم الاعتماد على تقارير ديوان المحاسبة والهيئات الرقابة.

12- الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية :-

دراسة السبوع وآخرون (2010) بعنوان "جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقاً لإطار COSO".

هدف الدراسة الى التعرف على جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومدي انسجامها مع هيكل الرقابة وفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO). ولتحقيق أهداف هذا البحث تم تطوير استبانة شملت اثنتين وثلاثين فقرة وزعت على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لعام 2007، وقد استرد منها 48 استبانة خضع منها للتحليل الإحصائي 42 استبانة بما نسبته 62.7 % من مجتمع البحث (67 شركة). ولاستخلاص النتائج، واختبار الفروض استخدم في البحث اختبار t- test للعينة الواحدة وتحليل التباين الأحادي. One- Way ANOVA وقد أظهر البحث وجود هياكل رقابة داخلية جيدة في الشركات الصناعية الأردنية. كما وجد أيضاً بعض نواحي الضعف في المجالات التالية: كفاية الأفراد، وجود أنظمة توصف الأعمال وبيان المسؤوليات، إنتاج معلومات لإنجاز الوظائف التخطيطية والرقابية، قدرة أنظمة المعلومات على توفير المعلومات، وتوفير تقارير أداء إدارية، التقييم المستمر لإجراءات الرقابة.

دراسة الوشلي والمحضار (2013) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية والأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية".

تهدف الدراسة في البحث بمساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للبنوك اليمنية من خلال دورها في تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية والتشغيلية. واستند البحث في تفسير هذا الدور على المبررات النظرية التي تقدمها كل من نظرية اقتصاد تكلفة المعاملات ونظرية الوكالة، وأطر الرقابة الداخلية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل لجنة (COSO) ولجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel) وبشكل عام أظهرت نتائج البحث أن المراجعة الداخلية لا تقوم بدور جوهري في تحسين الأداء المالي

في البنوك اليمنية، وذلك بسبب عدم أخذ الإدارة العليا بتوصيات المراجعة الداخلية في تحسين السياسات والإجراءات المالية والتشغيلية وتطوير أنشطة الضبط الداخلي، إضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية على مجالات المصروفات الإدارية وعدم خضوعها لفحص المراجعة الداخلية بشكل دوري. من ناحية أخرى، تبين أن المراجعة الداخلية تساهم في تعزيز فعالية الرقابة من خلال المساهمة في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وحماية الأصول، وضمان دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية. تبين أن المجالات المالية والتشغيلية ذات رقابة داخلية كافية وفعالة وتخضع لفحص المراجعة الداخلية بشكل متكرر، ماعدا مجال المصروفات.

دراسة العبادي وآخرون (2015) بعنوان "أثر هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية."

هدفت الدراسة لبيان أثر هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد خمسة متغيرات فرعية لهيكل الرقابة كما حددته (COSO) وتم قياس الأداء المالي من خلال نسبة هامش صافي الربح/ والعائد على الأصول والعائد على الاستثمار وللتمكن من الإجابة على أسئلة الدراسة تم تطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة عن المتغير المستقل، أما المتغير التابع فتم جمع البيانات من قائمتي الدخل والميزانية للسنوات (2009 – 2013)، أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك أثرا ذات دلالة إحصائية لمكونات هيكل الرقابة الداخلية مجتمعة على المتغيرات الفرعية للأداء المالي عدا متغير العائد على الاستثمار. وكذلك وجود فروق دالة إحصائية لأثر هيكل الرقابة على الأداء المالي تعزي لرأس المال الشركة. بناء على نتائج الدراسة تم اقتراح عدد من التوصيات من أهمها زيادة التركيز على متغيري نظام المعلومات، وتوصيلها، والمتابعة، والمراقبة.

دراسة سعد (2020) بعنوان "أثر الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية."

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO بأبعاده (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. وافترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات

دلالة إحصائية بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر. الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة) وجودة التقارير المالية في المصارف السودانية. ومن خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى أن هناك أثر لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق نظام COSO (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. دراسة زويلف وعليان (2021) بعنوان "أثر تطبيق إطار "COSO" للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق إطار Committee of Sponsoring Organization COSO) of the Treadway Commission للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض تم توزيعها على افراد العينة في البنوك قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق عناصر الرقابة الداخلية مجتمعة وفقا لإطار COSO في إدارة المخاطر التشغيلية، فضلاً عن وجود أثر لكل عنصر من هذه العناصر في إدارة المخاطر المذكورة، وأن هناك تطبيق بمستوى متوسط لعناصر الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO في البنوك قيد الدراسة، إضافة الى توافر الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية بمستوى متوسط في تلك البنوك. وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها: أهمية قيام البنوك التجارية العاملة في الأردن بتعزيز تطبيق عناصر الرقابة الداخلية مجتمعة وفقا لإطار COSO ، والاهتمام بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وتوفيرها بدرجة أكبر. دراسة بداوي وآخرون (2022) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في تفعيل أداء الادارة المالية."

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية لتفعيل أداء الادارة المالية للمؤسسات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافه، مكوناته، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في تقييمه، ومن ثم مدى

مساهمته في تفعيل أداء الادارة المالية، كما تم التعرض إلى مفهوم الادارة المالية وخصائصها واهميتها واهدافها ووظائفها، وقد اختيرت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية ادرار كميدان لدراسة الحالة من أجل إسقاط الجانب النظري عليها، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام رقابة داخلي بشكل فعال يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، والاستراتيجية المتبعة من طرف مختلف إداراتها، خاصة فيما يتعلق بالمستوى الجيد لأداء الادارة المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:-

دراسة (Bouheraoua and Djafri (2022 بعنوان "اعتماد منهجية COSO للتدقيق الداخلي للشريعة"

تهدف الدراسة إلى فحص إطار الرقابة الداخلية الذي طورته لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريداوي (COSO) واستكشف إلى أي مدى يمكن لـ (COSO) دمجها في وظيفة الامتثال للشريعة في المؤسسات المالية الدولية. حيث تبنت الدراسة أسلوباً نوعياً للتحقيق، باستخدام الأسلوب الاستقرائي وتحليل المحتوى لبناء معرفة شاملة من شأنها أن تساعد في استكشاف إطار منهجية COSO والمدى الذي يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تتبناه. تشير النتائج إلى أن الأطر الحالية لحوكمة الشريعة، سواء تلك الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو بنك Negara Malaysia (BNM)، بحاجة إلى مزيد من التطوير. لذلك، فإن اعتماد منهجية COSO في التدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المالية الدولية، على النحو الذي اقترحه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ليس فقط ممكناً، ولكنه مرغوب فيه. توصلت الدراسة أيضاً إلى أن إطار عمل COSO يعطي الأولوية القصوى لإدارة المخاطر، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في جميع أنشطة المؤسسة. ونتيجة لذلك، فإن دمج هيكل إدارة مخاطر COSO الشامل ضمن وظيفة الامتثال للشريعة سيعزز إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الدولية.

دراسة (Bento, et al. (2018 بعنوان "إدارة المخاطر والرقابة الداخلية : دراسة ممارسة المحاسبة الإدارية"

تبحث هذه الدراسة في ممارسات المحاسبة الإدارية وتأثيرها على إدارة المخاطر المؤسسة (ERM) ، المكونة من إدارة المخاطر والرقابة الداخلية. حيث قامت الدراسة باستطلاع آراء المحاسبين الإداريين ذوي الخبرة للتعرف على جوانب إدارة المخاطر والرقابة الداخلية لممارساتهم الحالية لإدارة المخاطر المؤسسية، وفعاليتهم المتصورة في أداء أدوار إدارة المخاطر المؤسسية المختلفة في سياق ثقافة إدارة المخاطر المؤسسية، ومستوى دعم نظم المعلومات لإدارة المخاطر المؤسسية في المنظمات. فيما يتعلق بجوانب إدارة المخاطر في إدارة المخاطر المؤسسية، يساهم محاسبين الإدارة في الكشف بشكل كبير عن إدارة المخاطر المالية أو مخاطر الامتثال القانونية. تميل إلى التركيز في الغالب على المخاطر التي يحتمل أن يكون لها تأثير أكبر واحتمالية أكبر لحدوثها. من حيث جوانب الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر المؤسسية، فإنها تلعب دوراً مهماً للغاية في أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية المتعلقة بالوقاية ومعالجة المخاطر الداخلية.

دراسة (Hamid and Purbawangsa (2022 بعنوان "تأثير مجلس الإدارة على الأداء المالي ورأس مال الشركة : إدارة المخاطر كمتغير متداخل."

تبحث الدراسة في تأثير مجلس الإدارة على الأداء المالي ورأس مال الشركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، مع إدارة المخاطر في إندونيسيا. تقدم هذه الدراسة تحقيقاً تجريبياً مع عينات من 31 شركة غير مالية من إجمالي عدد السكان البالغ 48 شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا للفترة بين 2010 و2016. كانت طريقة أخذ العينات المستخدمة هي أخذ العينات هادفة. استخدمت طرق تحليل البيانات في هذه الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) وجدت نتائج نموذج التسويق عبر محرك البحث تأثيراً إيجابياً هاماً لإدارة المخاطر والرئيس التنفيذي (CEO) على الأداء المالي ورأس مال الشركة. ومع ذلك، فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي لها تأثير سلبي كبير على الأداء

المالي. وجدت النتائج أيضاً أن تأثير ازدواجية الرئيس التنفيذي وحجم مجلس الإدارة إيجابي بشكل كبير على الأداء المالي من خلال إدارة المخاطر.

دراسة (Lawson, et al. (2017 بعنوان "دراسة استقصائية حول تنفيذ الشركات لإطار عمل متكامل للرقابة الداخلية COSO لعام 2013"

هدفت الدراسة الى استطلاع آراء خبراء المحاسبة الأمريكيين، بشكل أساسي من الشركات الكبيرة المتداولة في البورصة، لفحص وجهات النظر المتعلقة بالإطار وتأثيره على المجالات الحاسمة المتعلقة بالضوابط الداخلية. توفر التحليلات خمسة مواضيع محددة مهمة للإطار. أولاً، تشير النتائج إلى أن المستجيبين ينظرون إلى إطار عام 2013 ومبادئه السبعة عشر على أنها تحسين شامل لإطار عام 1992. ومع ذلك، يبدو أن الفوائد والتكاليف من تنفيذ الإطار قد خففت لأن الشركات لديها بالفعل هياكل فعالة للرقابة الداخلية. ثانياً، يرى المشاركون في الاستطلاع أن المبادئ السبعة عشر هي مجموعة من القواعد لتحقيق ضوابط داخلية كافية، لكنهم يعتقدون أن المبادئ لا تزال توفر مرونة كافية وتسمح بالحكم الجيد على الإدارة. ثالثاً، يشير معظم المستجيبين إلى تغييرات في واحد على الأقل من المكونات الخمسة للضوابط الداخلية وعبر الضوابط المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. رابعاً، بالإضافة إلى أهداف التقارير المالية الخارجية، تقوم الشركات بتطبيق الإطار على الأهداف غير المالية والتشغيلية والمتعلقة بالامتثال. أخيراً، تشير النتائج إلى جهد تدقيق خارجي متوقع أكثر أهمية فيما يتعلق باختبار SOX Section 404، ولكن ليس رسوم المراجعة، ربما بسبب اعتماد المدققين الخارجيين على عمل إدارات التدقيق الداخلي.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :-

ما يميز الدراسة الحالية : إنها من أوائل الدراسات وإنها من أوائل الدراسات التي تتطرق إلى دراسة مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر المدققين العاملين في ديوان المحاسبة إذ إن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت

في بيانات مختلفة عن المؤسسات الحكومية في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث أن جزء منها دول عربية، ومنها من كان في دول × أخرى أجنبية، وعليه تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجانب هذا النقص في دراسات البيئة المحلية بشكل خاص والبيئة العربية والأجنبية بشكل عام.

13- صطلحات الدراسة :

لجنة المنظمات الراعية (COSO)

وهي اللجنة الراعية للمنظمات، وتضم في عضويتها جمعيات ومعاهد المحاسبة المهنية الرئيسية الخمسة في الولايات المتحدة، وهي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA)، وجمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA)، ومعهد المديرين الماليين (FEI)، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA). وتضم في عضويتها أيضاً ممثلين عن الصناعة، والمحاسبة العامة، وشركات الاستثمار، وبورصة نيويورك للأوراق المالية وغيرها، ومهمتها الفعلية تكمن في الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وتطويره، وتعمل مستقلة كلياً عن كل منظمة من المنظمات تكون عضواً فيها.

إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) للرقابة الداخلية:

وعبارة عن إطار رقابي متكامل يتكون من خمسة عناصر رئيسية تعتبر مقاييس على أسسها يتم تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وهي (البيئة الرقابية، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة متابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية)، ويعد هذا الإطار من الأطر الرائدة في تصميم وتنفيذ وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ويحظى بقبول واسع لدى المؤسسات والجهات والمختصين على اختلاف أنواعهم، وفي شتى المجالات في جميع أنحاء العالم.

نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO)

إنه عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة (الإدارة العليا) وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الموظفين، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقق المؤسسة لأهدافها

المتعلقة بكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية وغير المالية، والتقييد بالقوانين واللوائح والنظم النافذة.

14- التحليل الإحصائي واختبار الفروض

استخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة لجمع البيانات من مفردات الدراسة وتحليلها، حيث يوضح الجدول التالي بيانات الاستبانة.

جدول رقم (1) توزيع الاستبيانات ونسب صالحياتها للتحليل

البيان	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات المستبعدة	عدد الاستبيانات المفقودة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي
المجموع	50	39	4	6	29
النسبة المئوية	100 %	78 %	8 %	12 %	58 %

12.1 مقاييس الدراسة - :

تم استخدام مقاييس ليكرت الخماسي الأبعاد كما في الجدول التالي - :

جدول رقم (2) مقياس الدراسة وتوزيع الدرجات

الأهمية	موافق بشدة	موافق	موافق نسبياً	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

12.2 تحليل أسئلة الاستبانة : -

• المحور الأول - البيئة

الرقابية :

يوضح الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة

الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	تتوفر مدونة معتمدة لقواعد السلوك الوظيفي ويتم الالتزام بها.	29	0.618	* 0.000
2	تكفل قواعد السلوك الوظيفي قيام العاملين بمهامهم على الوجه المطلوب.	29	0.692	* 0.000
3	يتمتع مسؤولو القيادات العليا بالكفاءة والتأهيل المناسب والاستقلالية عن التأثيرات الخارجية.	29	0.773	* 0.000
4	يحرص مسؤولو الإدارة العليا على قيام الإدارات والأقسام بمهامهم بكفاءة وفعالية.	29	0.825	* 0.000
5	يحرص مسؤولو الإدارات العليا عند تكليفهم لموظفين بمهام على اتباع الشفافية والموضوعية في الإجراءات.	29	0.791	* 0.000
6	يوجد هيكل تنظيمي معتمد وواضح ومرن بشكل يخدم أهداف المؤسسة.	29	0.699	* 0.000
7	يوجد توصيف وظيفي معتمد، ومحدد لواجبات، ومسؤوليات كل وظيفة.	29	0.730	* 0.000
8	يوجد دليل عمل معتمد يحدد الإجراءات اللازم اتباعها لإنجاز الأعمال.	29	0.622	* 0.009
9	توجد وثيقة مراجعة داخلية معتمدة من الإدارة العليا تبين صلاحيات، ومسؤوليات، وأهداف المراجعة الداخلية.	29	0.737	* 0.000
10	تحرص الإدارة العليا على توفير بيئة العمل المناسبة لمكتب المراجعة الداخلية التحفيز، والاستقلالية، وغيرها.	29	0.723	* 0.000
11	توجد معايير معتمدة وواضحة ومناسبة لتعيين واستقطاب الكفاءات لكل وظيفة.	29	0.712	* 0.000
12	يوجد خطط وسياسات تدريب وتعليم مستمرة لمواكبة التطورات العلمية والعملية الحديثة.	29	0.767	* 0.000
13	تعتمد قرارات الترقية والنقل والتدب على القانون، وفقا للكفاءة والخبرة والمؤهل.	29	0.476	* 0.000

14	توجد معايير علمية لقياس الأداء الوظيفي وتتسم بالدقة والموضوعية والشمولية.	29	0.656	* 0.000
15	يتم إعداد تقرير دوري عن نتائج قياس الأداء الوظيفي للمؤسسة عامة وأداء كل موظف.	29	0.605	* 0.000
16	يتم تحديد المكافآت والحوافز الايجابية والسلبية بناء على نتائج قياس الأداء الوظيفي.	29	0.814	* 0.000
❖ الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

• المحور الثاني - تقييم المخاطر:

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	توجد خطة استراتيجية طويلة الأمد معتمدة ومحددة المعالم والأهداف.	29	0.661	* 0.000
2	يتم تعميم الخطة الاستراتيجية إلى كافة الإدارات والموظفين والجهات ذات العلاقة.	29	0.774	* 0.000
3	تتسم أهداف الخطة الاستراتيجية بترابطها واتساقها مع الأهداف على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الأنشطة.	29	0.727	* 0.000
4	توجد آليات معتمدة لتقييم وتحليل المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.	29	0.817	* 0.000
5	يتم تحديد المخاطر الداخلية، والخارجية بالخطة الاستراتيجية من حيث درجة تأثيرها على تحقيق الأهداف الواردة بالخطة.	29	0.875	* 0.000
6	يتم تحليل المخاطر الداخلية، والخارجية بالخطة الاستراتيجية من حيث أهميته كبيرة، متوسطة، ضعيفة واحتمالية وقوعها بشكل كبير، متوسط، ضعيف.	29	0.866	* 0.000

7	يتم تحديد وسائل لمواجهة المخاطر المحددة في الخطة الاستراتيجية.	29	0.766	* 0.000
8	توجد سياسات وإجراءات وقائية أو كاشفة لأي أحداث غير ملائمة.	29	0.711	* 0.009
9	توجد آليات للرصد والمراقبة المستمرة لجميع الأنشطة والأنظمة والوظائف لتبيان نقاط الضعف والقوة.	29	0.721	* 0.000
10	توجد آليات للتحديد والاستجابة للتغيرات المهمة التي لها تأثير كبير على مؤسسة.	29	0.723	* 0.000

• المحور الثالث: الأنشطة الرقابية:

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة

الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يوجد فصل بين المهام فيما يخص التوثيق، والتسجيل، والاحتفاظ بالسجلات والأصول، وإقرار الحصول على الأصل.	29	0.411	* 0.000
2	توجد إجراءات تقيد استخدام الأصول والسجلات على الموظفين المصرح لهم بذلك فقط.	29	0.669	* 0.000
3	يوجد تدوير وظيفي للموظفين داخل المؤسسة بشكل دوري.	29	0.722	* 0.000
4	يتم الرقابة على المعاملات المالية والأحداث المهمة قبل حدوثها وبعده.	29	0.830	* 0.000
5	يتم اتباع نظام مذكرات تسوية أرصدة الحسابات المصرفية والتقارير عنها بشكل دوري وإجراء التسويات اللازمة.	29	0.622	* 0.000

6	تتوفر بنية تحتية ملائمة تسمح بتصميم وتشغيل البرامج والتطبيقات المحاسبية والمالية الالكترونية بفعالية	29	0.621	* 0.000
7	يتم استخدام برنامج وتطبيق محوسب لكل نشاط تشغيلي على حدة	29	0.769	* 0.000
8	تتوفر إجراءات حماية ورقابة مادية على البرامج والتطبيقات الالكترونية وملفات البيانات.	29	0.700	* 0.009
9	توجد خطط وبرامج دورية لصيانة وتطوير الأجهزة والمعدات والبرامج والتطبيقات الالكترونية المستخدمة.	29	0.694	* 0.000
10	تقوم الإدارة العليا بإصدار منشورات وكتيبات إرشادية لكيفية تطبيق الخطط والسياسات والإجراءات الرقابية بشكل دوري.	29	0.644	* 0.000
11	تقوم الإدارة العليا بدعم ومتابعة الموظفين لتنفيذ الأنشطة الرقابية بالشكل الملائم.	29	0.718	* 0.000
❖ الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

• المحور الرابع – المعلومات والاتصالات:

يوضح الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (6) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة

الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يوجد نظام محاسبي ودليل سياسات وحسابات محاسبية معتمد ومحدد.	29	0.288	* 0.001
2	توجد سجلات ودفاتر محاسبية متكاملة وملائمة معدة وفق الأصول المحاسبية وبما يتفق والقوانين واللوائح	29	0.535	* 0.000

النافذة.				
3	يوفر نظام المعلومات المحاسبي تقارير مالية وغير المالية الداخلية المطلوبة لكل المستويات الإدارية بموثوقية وفي مواعيدها المقررة.	29	0.579	* 0.000
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي تقارير مالية ومحاسبية الخارجية المطلوبة من المؤسسة حساب الختامي بموثوقية وفي الموعد المقرر قانوناً.	29	0.725	* 0.000
5	توجد خطط واستراتيجيات لتطوير نظم المعلومات المحاسبي بشكل مستمر ودوري.	29	0.781	* 0.000
6	تتوفر خطوط اتصال مناسبة تمكن أي موظف من التبليغ عن أي مخالفة أو تقديم مبادرات أو اقتراحات للتطوير.	29	0.764	* 0.000
7	تتوفر قنوات وآليات توزيع وانسياب المعلومات المالية والمحاسبية في التوقيت المناسب لكافة الاتجاهات بين الإدارة العليا والوسطى والدنيا.	29	0.753	* 0.000
8	تتوفر آليات ووسائل اتصال كافية مع الجهات الأخرى ذات العلاقة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة	29	0.694	* 0.009
9	يتم عقد اجتماعات وندوات دورية ومستمرة مع الجهات الرقابية الخارجية بخصوص أي ملاحظات مهمة عن سير أنشطة المؤسسة.	29	0.734	* 0.000
❖ الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

• المحور الخامس – أنشطة المتابعة :

يوضح الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (7) معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	يتم مراجعة وتقييم الخطة الاستراتيجية وأهدافها بشكل دوري ومستمر وإدخال التحسينات والتطوير المناسب.	29	0.823	* 0.000
2	توجد إجراءات تقييم دورية أو مستمرة تعمل على التأكد من عمل الأنشطة الرقابية كما هو مخطط لها ويتم تعديل الأنشطة بشكل ملائم كلما تغيرت الظروف.	29	0.851	* 0.000
3	يتم إجراء عمليات تقييم دورية أو مستمرة لكافة الأنظمة والأنشطة والعمليات التشغيلية وملاءمتها لما هو موضوع لها.	29	0.881	* 0.000
4	توجد إجراءات تقييم دورية أو مستمرة لتقصي الأسباب التي أدت إلى الأخطاء أو سوء التنفيذ.	29	0.743	* 0.000
5	يقوم مكتب المراجعة الداخلية بعمليات تقييم دورية عن فعالية نظام الرقابة الداخلية.	29	0.755	* 0.000
6	يتم الإبلاغ والتواصل مع الموظف أو القسم أو الإدارة في الوقت المناسب بشأن أي ملاحظات أو توصيات تختص بمسؤولياته.	29	0.777	* 0.000
7	يتم الاستجابة لتوصيات المراجع الداخلي والجهات الرقابية الأخرى عن أي تصحيحات أو تحسينات مطلوبة في نظام الرقابة الداخلية.	29	0.717	* 0.000
8	يقوم مكتب المراجعة الداخلية بمتابعة إدخال التحسينات وتصحيح جوانب القصور والثغرات في نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر.	29	0.831	* 0.009
❖ الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 05.0				

12.3 اختبار فروض الدراسة :-

سوف يتم اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على:

لا تتوفر مقومات تفعيل نظام رقابة داخلية فعال وفق إطار COSO في قطاع

البلديات“ وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية لها على النحو التالي :-

أولاً - اختبار الفرضية الفرعية الأولى: «لا تتوفر بيئة رقابية فعالة في قطاع البلديات»
لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة T- One Sample Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الأولى

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
133	2.71	0.732	-4.537	0.000 *	قبول الفرضية

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (8) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 71.2 بانحراف معياري مناظر له 732.0 وأن قيمة الاختبار 537.4 - بدلالة إحصائية 000.0 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 05.0 وقيمة المتوسط الحسابي أصغر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل «لا تتوفر بيئة رقابية فعالة في قطاع البلديات».

ثانياً - اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

«لا يقوم قيام قطاع البلديات بعملية تقييم المخاطر التي تشكل تهديدا لتحقيق أهدافه»
لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One T-Test Sample، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T). قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية

جدول رقم (9): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثانية

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
133	2.33	0.729	-10.643	0.000 *	قبول الفرضية
❖ دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 05.0					

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 33.2 بانحراف معياري مناظر له 729.0 وأن قيمة الاختبار 643.10 - بدلالة إحصائية 000.0 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 05.0 وقيمة المتوسط الحسابي أصغر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض «لا يقوم قيام قطاع البلديات بعملية تقييم المخاطر التي تشكل تهديدا لتحقيق أهدافه» ثالثا - اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: «لا تتوفر أنشطة رقابية فعالة في قطاع البلديات»

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One T-Test Sample، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
133	2.74	0.655	-4.630	0.000 *	قبول الفرضية

❖ دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 05.0

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (10) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 74.2 بانحراف معياري مناظر له 655.0 وأن قيمة الاختبار 630.4 - بدلالة إحصائية 000.0 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 05.0 وقيمة المتوسط الحسابي أصغر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل لا تتوفر أنشطة رقابية فعالة في قطاع البلديات.

رابعا - اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: «لا تتوفر أنظمة معلومات واتصالات فعالة في قطاع البلديات»

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One T-Test Sample، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية

الرابعة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
133	2.83	0.626	-3.079	0.003 *	قبول الفرضية
❖ دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 05.0					

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (11) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 83.2 بانحراف معياري مناظر له 626.0 وان قيمة الاختبار 079.3 - بدلالة إحصائية 000.0 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 05.0 وقيمة المتوسط الحسابي أصغر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل «لا تتوفر أنظمة معلومات واتصالات فعالة في قطاع البلديات».

خامساً - اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: «لا تتوفر أنشطة متابعة وتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية قطاع البلديات»

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One T-Test Sample، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية.

جدول رقم (12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية

الخامسة

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
133	2.55	0.814	-6.417	0.000 *	قبول الفرضية
❖ دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 05.0					

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول (12) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح 55.2 بانحراف معياري مناظر له 814.0 وأن قيمة الاختبار 417.6 - بدلالة إحصائية 000.0 وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 05.0 وقيمة المتوسط الحسابي أصغر من 3، مما يدل على قبول هذه الفرضية، أي قبول الفرض القائل «لا تتوفر أنشطة متابعة وتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية قطاع البلديات». ويتضح بناء على النتائج السابقة لاختبار فروض الدراسة قبول الفرضية الرئيسية للدراسة وهي «لا تتوفر مقومات تفعيل نظام رقابة داخلية فعال وفق إطار (COSO) في قطاع البلديات»

15- النتائج والتوصيات:

أولاً - نتائج الدراسة:

تلخصت نتيجة الفرضية الرئيسية للدراسة في عدم إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) في قطاع البلديات لعدم توفر المقومات المطلوبة بشكل الكافي، والتي تتفرع منها نتائج اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 - لا يتوفر مقوم بيئة رقابية في قطاع البلديات، ومن أهم نتائج هذه الفرضية حسب الأهمية النسبية ودرجة الموافقة، هي الموافقة على فقرات توجد مدونة قواعد للسلوك الوظيفي ويتم الالتزام بها، وأن هذه القواعد تكفل للعاملين القيام بمهامهم على الوجه المطلوب، وكذلك الموافقة على أنه توجد وثيقة مراجعة داخلية معتمدة تبين صلاحياتها وواجباتها ومسؤولياتها وأهدافها، بينما من أهم الفقرات

التي تم رفضها هي : أن مسؤولو الإدارات العليا يحرصون على اتباع الشفافية والموضوعية في الإجراءات، وكذلك تحرص الإدارة العليا على توفير بيئة العمل المناسبة للمكتب المراجعة الداخلية، توجد خطط وسياسيات تدريب وتعليم مستمرة لمواجهة التطورات العلمية والعملية الحديثة، وتحديد المكافآت والحوافز السلبية والإيجابية لا يتم بناء على عملية قياس الأداء .

2 - لا يتوفر مقوم عملية تقييم المخاطر في قطاع البلديات التي تشكل تهديدا لتحقيق أهدافه، ومن أهم نتائج هذه الفرضية حسب الأهمية النسبية ودرجة الموافقة، هي : عدم قبول أي فقرة، ومن أهمها الفقرات التي تم رفضها هي يتم تحليل المخاطر (الداخلية - والخارجية) بالخطوة الاستراتيجية من حيث أهميتها واحتمالية وقوعها، وفقرة يتم تحليل المخاطر (الداخلية - والخارجية) التي تواجهها المؤسسات في قطاع البلديات ودرجة تأثيرها على تحقيق الأهداف الواردة بالخطوة الاستراتيجية، وفقرة توجد آليات معتمدة لتقييم وتحليل المخاطر التي تواجه تحقيق أهداف الخطوة الاستراتيجية.

3 - لا يتوفر مقوم أنشطة رقابية فعالة في قطاع البلديات، ومن أهم نتائج هذه الفرضية حسب الأهمية النسبية ودرجة الموافقة، هي الموافقة على فقرات يوجد فصل بين المهام (فيما يخص التوثيق، والتسجيل، والاحتفاظ بالسجلات والأصول، وإقرار الحصول على الأصل)، وكذلك يتم اتباع نظام مذكرات تسوية أرصدة الحسابات المصرفية والتقرير عنها بشكل دوري وإجراء التسويات اللازمة، كما توجد بنية تحتية ملائمة تسمح بتصميم وتشغيل البرامج والتطبيقات المحاسبية والمالية الالكترونية بفعالية، بينما من أهم الفقرات التي تم رفضها وهي تقوم الإدارة العليا بدعم ومتابعة الموظفين لتنفيذ الأنشطة الرقابية بالشكل الملائم، وكذلك فقرة توجد خطط وبرامج دورية لصيانة وتطوير الأجهزة والمعدات والبرامج والتطبيقات الالكترونية المستخدمة، وفقرة تقوم الإدارة العليا بإصدار

منشورات وكتيبات إرشادية لكيفية تطبيق الخطط والسياسات والإجراءات الرقابية بشكل دوري.

4 - لا يتوفر مقوم معلومات واتصالات في قطاع البلديات، ومن أهم نتائج هذه الفرضية حسب الأهمية النسبية ودرجة الموافقة، هي الموافقة على فقرات يوجد نظام محاسبي ودليل سياسات وحسابات محاسبية معتمد ومحدد، وكذلك توجد سجلات ودفاتر محاسبية متكاملة وملائمة ومعدة وفق الأصول المحاسبية وبما يتفق بالقوانين واللوائح النافذة، ويوفر نظام المعلومات المحاسبي تقارير مالية وغير مالية الداخلية المطلوبة لكل المستويات الإدارية بموثوقية وفي مواعيدها المقررة، بينما من أهم الفقرات التي تم رفضها وهي توجد خطط واستراتيجيات لتطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل مستمر ودوري، وكذلك عقد اجتماعات وندوات دورية ومستمرة مع الجهات الرقابية الخارجية بخصوص أي ملاحظات مهمة عن سير أنشطة المؤسسة، وأيضاً يوفر نظام المعلومات المحاسبي تقارير مالية وغير مالية الخارجية لحساب الختامي المطلوبة من المؤسسة بموثوقية وفي مواعيدها المقررة.

5 - لا يتوفر مقوم أنشطة متابعة نظام الرقابة الداخلية في قطاع البلديات، ومن أهم نتائج هذه الفرضية حسب الأهمية النسبية ودرجة الموافقة، هي الموافقة على فقرات يتم الإبلاغ والتواصل مع (الموظف / القسم / الإدارة) في الوقت المناسب بشأن أي ملاحظات أو توصيات تختص بمسؤولياتها، بينما من أهم الفقرات التي تم رفضها وهي يتم إجراء عمليات تقييم دورية أو مستمرة لكافة الأنظمة والأنشطة والعمليات التشغيلية وملائمتها لما هو موضوع لها، ويتم مراجعة وتقييم الخطة الإستراتيجية وأهدافها بشكل دوري ومستمر وإدخال التحسينات والتطوير المناسب، وأيضاً توجد إجراءات تقييم دورية أو مستمرة تعمل على التأكد من عمل الأنشطة الرقابية كما هو مخطط لها ويتم تعديل الأنشطة بالشكل الملائم كلما تغيرت الظروف.

ثانيا - توصيات الدراسة .:

بناء على نتائج الدراسة، يقدم الباحث التوصيات التالية -:

- 1 - تطبيق مكونات الرقابة الداخلية على أساس إطار (COSO) لتنفيذ المهام والخدمات، وضمان النزاهة وتعزيز الجودة والكفاءة في قطاع البلديات وتطوير أساليب التطبيق.
- 2 ضرورة وضع هيكل صلب للرقابة الداخلية، من خلال اعتماد مكونات إطار عمل (COSO) عند تصميم هيكل نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينه وتطويره لزيادة كفاءة وكفاءة تطبيق مكونات الرقابة الداخلية.
- 3 ضرورة ضمان المراقبة والتقييم المستمران لنظام الرقابة الداخلية مما يساعد على تحديد نقاط الضعف في النظام وتقديم أدلة قوية على موثوقية النظام المطبق في قطاع البلديات.
- 4 ضرورة تعزيز وتحسين الرقابة والرقابة على الأنشطة في قطاع البلديات للارتقاء إلى المستوى المطلوب لتنفيذ المهام والخدمات بشفافية وضمان النزاهة وتعزيز الجودة والكفاءة من خلال فصل الوظائف المتناقضة واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- 5 الحاجة إلى تحديد المخاطر الرئيسية لكل هدف رئيسي يتعلق بإنجاز المهام والخدمات لضمان تنفيذ المهام والخدمات وضمان النزاهة وتعزيز الجودة والكفاءة، وكذلك وضع سياسات واضحة فيما يتعلق بالإبلاغ عن المعلومات اللازمة للموظفين وتطوير أدائهم.

قائمة المصادر

باللغة العربية :

- بداوي، الطيب، وفوندو، عبد الفتاح، بلبالي، وعبد الرحيم. (2022). دور الرقابة الداخلية في تفعيل أداء الادارة المالية. (رسالة دكتوراة، جامعة احمد دراية-ادار).
- زويلف، إنعام محسن حسن، وعليان، نها سمير. (2021). أثر تطبيق إطار "COSO" للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الإقتصاد والإدارة، مج35، ع1، 99 - 122.
- السبوع، سليمان سند، النوايسة، محمد إبراهيم، وجودة، عبد الحكيم مصطفى محمود. (2010). جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقا لإطار COSO. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج 32، ع 1، 29 - 48.
- سعد، اديبة عبد الباقي محمد. (2020). أثر الرقابة الداخلية وفق نظام COSO في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية. مجلة الدراسات العليا، مج15، ع3، 380 - 396.
- العبادي، هيثم ممدوح حمدان، السعيدات، زياد محمد، والسليحات، نمر عبد الحميد. (2015). أثر هيكل الرقابة الداخلية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع1، 32 - 58.
- الوشلي، أكرم محمد علي، والمحضر، فتح محمد عمر. (2013). دور المراجعة الداخلية في تحسين الرقابة الداخلية والأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، ع31.

المصادر باللغة الإنجليزية :

- Bento, R.F., Mertins, L. and White, L.F. (2018), "Risk Management and Internal Control: A Study of Management Accounting Practice," Malina, M.A. (Ed.) *Advances in Management Accounting* (Advances in Management Accounting, Vol. 30), **Emerald Publishing Limited**, Bingley, pp. 1-25.
- Bouheraoua, S. and Djafri, F. (2022), "Adoption of the COSO methodology for internal Shari'ah audit," **ISRA International Journal of Islamic Finance**, Vol. ahead-of-print No. Ahead-of-print.
- Hamid, N., & Purbawansa, I. B. A. (2022). Impact of the board of directors on financial performance and company capital: Risk management as an intervening variable. **Journal of Co-operative Organization and Management**, 10(2), 100164.
- Lawson, B. P., Muriel, L., & Sanders, P. R. (2017). A survey on firms' implementation of COSO's 2013 Internal Control-Integrated Framework. **Research in accounting regulation**, 29(1), 30-43.